

ومع ذلك توجد ثمة فوارق بينهما منها: ١- تصرف أبحاث علم العقاب إلى الإجراءات التي يمكن اتخاذها بعد وقوع الجريمة في حين أن أبحاث علم الإجرام - ٢- يدرس علم العقاب النظم العقابية في التشريعات المختلفة بهدف توجيهه المشرع وإرشاده نحو الحلول الممكنة للمشكلة العقابية في المجرم وتقويمه على عكس علم الإجرام الذي يعتبر من العلوم الوضعية السببية التي تهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية وتحليل مختلف الأسباب الفردية والاجتماعية التي دفعت المجرم إلى ارتكاب الجريمة. - ٢- العلاقة بين علم العقاب وقانون العقوبات قانون العقوبات هو : مجموعة النصوص التي وضعها المشرع لبيان الأفعال التي تعد جرائم وبيان عقوباتها وفقاً لذلك توجد علاقة وثيقة بينهما تمثل في أنه بناء على نتيجة الدراسات والأبحاث التي يقدمها علم العقاب هذه العقوبة من حيث طبيعتها ومقدارها. - ١- علاقة علم العقاب بقانون الإجراءات الجنائية و يجب أن يتضمن الحكم القضائي إذا كان صادراً بالإدانة بيان: ٢- تحديد المحكوم عليه لبيان مدى ملائمة الحكم عليه بعقوبة ألم تديبراً احترازياً. وبعد ذلك يبدأ دور علم العقاب في بيان كيفية تنفيذ الجزاء المحدد في الحكم على المحكوم عليه بمعنى أن الحكم - ٤- علم العقاب والسياسة الجنائية الظاهرة الإجرامية في مجتمع محدد خلال فترة زمنية معينة. وتهدف هذه الوسائل والإجراءات إلى ما يجب أن تكون عليه نصوص التجريم والعقوب وكيفية تنفيذ الجزاء الجنائي عقوبة كان ألم تديبراً احترازياً ومن ثم يعتبر علم العقاب جزءاً من السياسة الجنائية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاء وبذلك يشترك علم السياسة الجنائية مع علم العقاب في غايته وأسلوب تنفيذه الأمر الذي دفع بالبعض إلى إنكار الوجود العلمي لعلم العقاب باعتبار أن دراساته جماعتها تدخل في نطاق السياسة الجنائية ورغم هذا التداخل توجد بينهما فوارق منها ١- تتناول السياسة الجنائية بالبحث سياسة العقاب المترتبة على وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبها كظاهرة التنفيذ العقابي وما يخضع من نلهظ وقواعد خاصة بمعاملة المحكوم عليهم داخل المؤسسات العقابية أن تكون محلاً لدراسات علمية باعتبار أن تنفيذها لا يستغرق وقتاً طويلاً فتنقضى بانقضائه جميع المشاكل وكان ذلك نتيجة اعتبار المجرم شخص شرير يجب الفتك به وتعذيبه واعتبار العقوبة وسيلة للانتقام وعدم ظهور الدولة ولذلك لم تكن السجون إلا وسيلة لاحتجاز المتهمين إما لانتظار محکمتهم وصدر حكم عليهم أو تنفيذ وقد ترتبت على التلازم بين نشأة علم العقاب وظهور العقوبات السالبة للحرية ظهور مشكلة العناية بالمحكوم أدى انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية واحترام مبدأ المساواة بين المواطنين إلى تطور علم العقاب ومن ثم ينفي عنه صفة الآدمية الأمر الذي يستوجب احترام حقوقه كإنسان ولقد أكدت على هذه الحقوق جميع المواثيق أدى انتشار فكرة أن الجريمة ذنب ضرورة أن يقوم صاحبها بال töve و تتطلب توبته العزلة من أجل أن يقيم تتطور علم الإجرام أسمهم تطور علم الإجرام في تطور الدراسات العقابية فمن خلال دراسة العوامل الدوافع الإجرامية يتم تحديد